ماذا وراء الصمت التركي عن أحداث العراق ؟

للقيادة التركية حساباتها الدقيقة في كيفية الإفراج عن موظفيها ورعاياها فهي لا تريد أن تظهر بمظهر الدولة المتوترة والمنفعلة

الصمت التركي .. هل هو قوة الدبلوماسية أم موافقة ضمنية على ما جرى على أساس أنه لا بدَّ منه لتغيير المعادلة السياسة في العراق والمنطقة ؟

السياسة التركية تستنفر المكونات الجغرافية والتاريخية والسياسية على شكل حرب دبلوماسية ناعمة لوضع نهاية لسياسة المالكي والبحث عن صيغة توافقية للحكم

خورشيد دلي

ثمة أسئلة كثيرة عن حقيقة الموقف التركي مما جرى في العراق، ولعل ما زاد من حساسية هذه الأسئلة هو أن هذا الموقف اتسم بصمت نسبي خلافا للنبرة الدبلوماسية التركية التي اعتادت ومنذ ثورات الربيع العربي على رفع الصوت عاليا حتى لو تسبب ذلك بانتقادات ومشكلات لها.

فهل السبب هو الحرص على إتمام عملية الإفراج عن المعتقلين الأتراك في الموصل؟ أم إن ما جرى يتجاوز في تداعياته المشهد العراقي إلى المنظومة السياسية للشرق الأوسط والتي ترى تركيا أنها في قلب قيادة من يرسم مسارها المستقبلي على وقع التطورات الدراماتيكية الجارية؟ أسئلة ربما لن تتضح الإجابة عنها إلا بعد جلاء طبيعة المشهد السياسي المقبل في بغداد.

صدمة الاعتقال

شكل اقتحام عناصر داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) القنصلية التركية في الموصل واعتقال القنصل التركي أوزتورك يلماز ومعه 49 موظفا، وثلاثون سائق شاحنة تركية صدمة للرأي العام التركي، وأثار في الوقت نفسه انتقادات داخلية واسعة لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو.

ومعيار الصدمة هنا له علاقة بسياسة الحكومة التركية التي بدت وكأنها لا تعرف تنظيم داعش، والقناعة بأنه كان ينبغي إجلاء القنصلية من الموظفين قبل اقتحامها، كما أن طريقة التعامل بعد الاعتقال أوحت بأن الدبلوماسية التركية مرتبكة تعاني من التخبط –وفي العمق– الخوف من تداعيات الإقدام على خطوة عملية للإفراج عن المعتقلين.

فالمسألة هنا تتعلق بكيفية التصرف مع تنظيم قوي، بات له دولة تمتد من منبج بالقرب من حلب على الحدود السورية التركية إلى مشارف بغداد الحيوية جدا لأمن الخليج وإيران معا.

في جميع الأحوال، للقيادة التركية حساباتها الدقيقة في كيفية الإفراج عن موظفيها ورعاياها، فهي ربما لا تريد أن تظهر بمظهر الدولة المتوترة والمنفعلة، وتؤمن بقدرة دبلوماسيتها وعلاقاتها على إنجاز مثل هذه المهمة، خاصة أن أي خطأ قد يكلفها الكثير عشية الانتخابات الرئاسية المقررة في 10 أغسطس/آب المقبل والتي ستكون معركة حاسمة بين حزب العدالة والتنمية وخصومه في الداخل، إذ إنها المرة الأولى التي سيتم فيها الاقتراع بشكل مباشر من قبل الشعب.

لكن في ضوء ما جرى، فإن السؤال هنا لا يتعلق بمصير المعتقلين الأتراك، بل بالسياسة التركية تجاه العراق، ولا سيما تجاه الموصل التي ترى تركيا تاريخيا أنها جزء من الأمن القومي التركي، حيث لا تزال اتفاقية عام 1926 بين تركيا وبريطانيا والعراق حاضرة في السياسة التركية، وهي اتفاقية وافقت عليها تركيا وقضت بإلحاق ولاية الموصل بالدولة العراقية الوليدة (ولاية الموصل تاريخيا تشمل المناطق الحالية إضافة إلى كركوك) على أساس شرطين.

الأول: الحفاظ على وحدة العراق، والثاني: عدم إقامة دولة كردية، وإلا فإن تركيا تستطيع إلغاء الاتفاقية واستعادة ولاية الموصل، مع أن ما جرى هو تاريخ إلا أن طبيعة الأحداث وتفجر الجغرافيا على شكل ردم لاتفاقية سايكس بيكو، وولادة دولة كردية على الأرض، كل ذلك يجعل من السياسة التركية تجاه العراق محملة باعتبارات الجغرافيا والأيديولوجيا والصراع الإقليمي والدولي.

حسابات تركيا

مقابل التوتر الكبير في علاقة تركيا بحكومة نوري المالكي لأسباب عديدة ثمة شراكة قوية تأسست بينها وإقليم كردستان لأسباب سياسية واقتصادية بعد أن كانت هذه العلاقة تخضع لجملة من اللاءات، لعل أهمها عدم السماح للأكراد بالسيطرة على كركوك التي تشكل قنبلة تاريخية وقومية واقتصادية، نظرا لغزارتها بالنفط، حيث تقدر كمية النفط الاحتياطي في حقولها بأكثر من عشرة مليارات برميل وبقدرة إنتاجية 750 ألف برميل يوميا، ويعيش فيها الأكراد والعرب والتركمان والآشوريون، حيث رأت تركيا نفسها تاريخيا معنية بحقوق الأقلية التركمانية هناك.

اليوم وبعد معركة الموصل ثمة أمور حسمت، وثمة حسابات تركية أبعد من اللاءات السابقة، ولعل ما يدقق في ما جرى لا بدَّ أن يتوقف عند مسألتين:

الأولى: لقد أدت سيطرة داعش وباقي الفصائل المسلحة المنتفضة ضد سياسة المالكي إلى منح الأكراد فرصة السيطرة على مدينة كركوك التي كانت محط نزاع مع بغداد طوال العقود الماضية، فطور الهجوم وانسحاب القوات العراقية من كركوك سارعت قوات البشمركة الكردية إلى بسط سيطرتها على كامل المدينة، جاء ذلك بعد نحو ثماني سنوات من عجز القيادة العراقية عن تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي والتي نصت على (تطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكاني واستفتاء في كركوك وأراض أخرى متنازع عليها لتحديد ما يريده سكانها قبل 31 من ديسمبر/كانون الأول عام 2007).

ولعل التطورات تشي بأن السيناريو نفسه سيجري في مدينة تلعفر التي تسكنها أغلبية تركمانية من الطائفة الشيعية، والسؤال المثير والملح هنا هو: لماذا لم تتحدث تركيا بكلمة واحدة عن مصير كركوك بعد أن كانت ترفض علنا في السابق سيطرة الأكراد عليها؟ وكذلك الأمر بالنسبة لمصير الأقلية التركمانية في كركوك وتلعفر وخانقين وطوزخورماتو وغيرها من البلدات التي فيها وجود تركماني لطالما اعتبرت تركيا في السابق للدفاع عنها؟

هل هي قوة الدبلوماسية التي تنأى بنفسها عن التورط في مثل هذه القضايا، أم موافقة تركية ضمنية على ما جرى على أساس أنه لا بد منه لتغيير المعادلة السياسة في العراق والمنطقة؟

الثانية: حضور البعد الطائفي إلى سطح المشهد السياسي، إذ يرى كثيرون –من بينهم تركيا– أن داعش لم تكن سوى العنوان الإعلامي لما جرى في الموصل، فيما على أرض الواقع كانت هناك انتفاضة سنية ضد سياسة المالكي التي انتهجت سياسة الإقصاء والتهميش ضد هذه الطائفة في العراق، وأن الصراع الطائفي في المنطقة ليس بمعزل عن صراع الدول الإقليمية ولا سيما إيران وتركيا والسعودية حيث تحولت سوريا والعراق إلى ساحات للحروب بينها.

وعليه، ثمة من يرى أن الحسابات التركية تجاه ما جرى في الموصل تتجاوز خطر تنظيم داعش، وقضية المعتقلين الأتراك، وحتى مسألة تعزيز خيار إقامة الدولة الكردية إلى قضية ترتيب إقليمي جديد توجهان ضربة للنقل الإيراني في المنطقة من بوابة تغيير المشهد السياسي في بغداد، ووضع نهاية للسياسة التي اتبعتها حكومة نوري المالكي وقطع الطريق أمام ولاية ثالثة له.

إستراتيجية الحرص

لطالما سعت تركيا إلى إسقاط النظام السوري وتغيّر المشهد السياسي في بغداد، وهي تدرك أن النار المشتعلة في جوارها السوري والعراقي قابلة للانتقال إليها مع تعاظم نفوذ داعش وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات المسلحة التابعة للقاعدة، وتدرك أيضا أنه بعد معركة الموصل باتت المنطقة أمام استحقاقات جديدة تتطلب أدوات جديدة للتعامل معها.

وعليه، فإن الحرص التركي يحمل طابع تحقيق الأهداف السابقة من خلال السير فوق النار، والنار هنا بالنسبة لتركيا تحمل مجموعة من العناوين، لعل أهمها: كيفية دعم مطالب العراقيين الستة دون الظهور بمظهر الداعم لداعش والإرهاب، وكيفية التعامل مع تطلع الأكراد إلى دولة مستقلة قد تغير خرائط الشرق الأوسط التي تركيا جزء منها في النهاية، وكيفية التحرك نحو الأهداف السابقة دون الصدام مع إيران أو انتقال النار إلى الداخل التركي.

لكن مقابل هذا الحرص تدرك تركيا أن «الستاتيكو» السائد في المنطقة لم يعد بالإمكان أن يتغير في ظل الاصطفاف الإقليمي والدولي الحاصل، وأن الغرب الذي رسخ من سياسة استنزاف الدول الإقليمية أكثر من هدف الانتقال إلى مرحلة جديدة لن يتحرك نحو الحلول ما لم تحصل تغيرات وتحديات حقيقية على الأرض.

وعليه، فإن إستراتيجية الحرص التركي هي سياسة بحد ذاتها، وهي تقوم على المساهمة في تحريك المشهد على الأرض حتى لو اختلطت الأوراق وقاربت الأمور لحظة الخطورة، ونسج تحالفات سياسية مع القوى المؤثرة والفاعلة حيث إقليم كردستان الذي تظهر سياساته وكأنها موائمة للسياسة التركية، فيما يبقى الهدف الأساسي هو امتلاك الأوراق الأساسية لتغيّر المشهد السياسي في العراق عبر جهود وصيغ للتوافق المحلي والإقليمي على هذا التغير.

بمعنى آخر، إن السياسة التركية ما بعد معركة الموصل تستنفر المكونات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والسياسية على شكل حرب دبلوماسية ناعمة لتحقيق هدفها المتمثل بوضع نهاية لسياسة المالكي والبحث عن صيغة توافقية للحكم.

الصمت التركي الرسمي ربما يفسر من قبل المعارضة التركية وخصوم أردوغان في الخارج بتورطه في دعم داعش وغيره من التنظيمات المسلحة لتحقيق أجندته، فيما يراهن هو على دبلوماسية تحمل قوة ناعمة، لها أدواتها وأولوياتها لتحقيق ما تصبو إليه.

عن «الجزيرة نت»

بناء قاعدة للهجوم المعاكس في العراق: دور التعاون الأمني الأمريكي

مايكل نايتس

ظهرت علامات مشجعة تشير إلى أن إنهيار سيطرة الحكومة الاتحادية في العراق قد تباطأ وأن بغداد قد بدأت بمرحلة إنتقالية نحو القيام بعمليات هجوم معاكس لاستعادة الأراضي التي فقدتها. إن التعبئة المكثفة للمتطوعين – الذين هم إلى حد كبير من الشيعة – قد وفرت لبغداد "جيشا إحتياطيا" غير مدرب ولكنه يتمتع بحماسة كبيرة، ويمكن استخدامه للتعامل مع المناطق متعددة الطوائف في أنحاء العاصمة العراقية. وقد تم سحب جميع الوحدات العسكرية الاحتياطية المتاحة وإرسالها إلى بغداد للدفاع عن العاصمة. وفي إطار هذه الجهود، جرت إعادة مركزة جميع الوحدات التابعة لـ"قوات حرس الحدود" من حدود البلاد، كما جرت إعادة نشر وحدات الجيش والشرطة الاتحادية العراقية من جنوب العراق. وتنتشر وحدات الحكومة الاتحادية المعزولة في أنحاء شمال العراق، وفي بعض الحالات تواجه المتشددين السنة المدعومين من القوات الكردية المجاورة. ويجري القتال حاليا في خمس جبهات:

-جنوب محافظة صلاح الدين، في وادي نهر دجلة، تقاتل الحكومة لاستعادة السيطرة على المناطق المؤلفة من مزيج من السنة والشيعة والتي تبعد عن العاصمة نحو ستين ميلا شمالا، حيث أن سامراء هي أعلى نقطة في الشمال وتشكل بمثابة "خط التوقف"، والتي أمر رئيس الوزراء نوري المالكي بعدم القيام بأي تراجع بعدها. ويبدو أن هذا الخط متماسك، فبين سامراء والمستودع الضخم للجيش في قضاء الثاجي، على الجهة الشمالية لبغداد، تعمل الحكومة الاتحادية على مواجهة سيطرة المتمردين باستخدام قواتها البرية والجوية، بمسعى منها للحفاظ على نقاط إدارة الطريق السريع الذي يؤدي إلى سامراء.

-وادي نهر ديالى، إلى شمال شرقي بغداد، في وادي نهر ديالى والمناطق المجاورة له، تقاتل الحكومة لحماية المناطق السنية والشيعية على الطريق السريع الرئيسي بين بغداد والحدود الإيرانية. وقد حافظت "منظمة بدر"، الجماعة شبه العسكرية المدعومة من إيران، تاريخيا على تركيزها القوي على محافظة ديالى، وتهيمن اليوم على قوات الجيش والشرطة العراقية شبه العسكرية في المحافظة. ويُشار إلى أن بعقوبة، عاصمة المحافظة، تخضع في الوقت الراهن لهجوم المتمردين بقيادة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»).

-"الحزمة" بغداد الغربية، في ضواحي بغداد الخارجية غربا (الظلوجة، الكرمة، أبو غريب) وجنوبا (جرف الصخر، عرب جبور)، تراقب القوات التي تقودها «داعش» دفاعات العاصمة، بينما تقوم غيرها من الجماعات المتشددة بقصف مطار بغداد الدولي بشكل دوري، ويبدو أن المتمردين قد رفعوا حصار الحكومة عن الظلوجة، لكن في الوقت الحالي تبقى منطقة الرمادي المجاورة تحت سيطرة الحكومة الاتحادية والإقليمية إلى حد ما.

-الجبهة الكردية. تحركت قوات البشمركة الكردية نحو المناطق المتنازع عليها التي تطالب بها كل من بغداد و "حكومة إقليم كردستان"، لتملأ بذلك الفراغ الذي تركته وحدات الجيش العراقي المنهارة. وعلى الرغم من أن الأكراد يحجمون غالبا عن مهاجمة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، فقد ورثوا مناطق مثل جلولاء حيث كانت «داعش» تقاتل الجيش العراقي وتقوم بقتل المدنيين الأكراد بشكل منتظم قبل الانتفاضة. وفي الوقت نفسه تم الإبلاغ عن مناوشات على طول خط الجبهة الجديدة لـ"حكومة إقليم كردستان"، كما تم الإبلاغ، عبر تصريحات في وسائل الإعلام الاجتماعية، عن مقتل عدد من القوات الكردية.

-الجزيرة والموصل. في المنطقة العليا من وادي نهر دجلة وصحراء الجزيرة المتاخمة لسوريا، يعزز المتمردون موقفهم في غياب القوات الحكومية. ومع ذلك، ففي مركز تكرير النفط – بيجي، وفي البلدة التركمانية الشيعية الكبيرة غرب الموصل – تلعفر، لا تزال الحكومة تسيطر على أجزاء من الأراضي وتعزز من مراكزها من خلال الوحدات الصغيرة من القوات الخاصة العراقية التي يتم نقلها جوا.

من المرجح أن تتمكن الحكومة، في وادي نهر دجلة ووادي نهر ديالى، من منع «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وانتفاضات المتمردين من التوسع بصورة أكبر. وستبقى المدن مثل سامراء وبعقوبة والمقدادية تحت سيطرة الحكومة، وذلك لأن الميليشيات الشيعية القديمة والجديدة ملتزمة التزاما تاما بهذه المعارك ويتم نشرها بأعداد هائلة. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الشيعة نسبة كبيرة من السكان في هذه المدن وضواحيها الريفية؛ وبدلا من أن تقوم «داعش» بإشعال الشرارة في نفوس السكان السنة الساخطين، سيتم إحباط عمليات الجماعة من قبل العدد الكبير من السكان الشيعة في مثلث "بغداد – سامراء – المقدادية". كما أنه من المرجح أن تتمكن بغداد من تركيز قوات كافية على مقربة من مركز قيادتها وقاعدتها اللوجستية بغية الحفاظ على السيطرة على غرب العاصمة. وتبقى الجبهة الكردية غالبا ثابتة إلا إذا تمكنت الحكومة الاتحادية من صياغة صفقة كبرى تكون عامل استقطاب بالنسبة إلى الأكراد، وهو سيناريو قد يكون من المستحيل تحقيقه تحت قيادة المالكي.

إن الجبهة الأخيرة، بما في ذلك المناطق الصحراوية الأكثر انفتاحاً المؤدية من سامراء إلى الموصل، ستكون إحدى الجبهات الأكثر صعوبة التي ستواجهها الحكومة الاتحادية في السيطرة عليها. وربما يتمتع "الجيش الاحتياطي" – الشيعي إلى حد كبير – بقدرة محدودة على خوض معارك دفاعية في العاصمة والمناطق المختلطة بين السنة والشيعة التي تبعد ما بين 60 إلى 90 ميلا الى الشمال من بغداد بسبب افتقاره للتدريب والمعدات والخدمات اللوجستية. فالقوات المسلحة النظامية في بغداد، التي تستخدم العربات المدرعة والأسلحة الثقيلة والقوات الجوية، هي وحدها التي لها حظا أوفر لقطع مسافات طويلة عبر 250 ميلا من التضاريس الصعبة. وحتى في ذلك الحين، ستبرز الحاجة إلى وجود أعداد كبيرة من هذه الوحدات لخوض معارك محتملة في في تكريت وبيجي والشرقاط وتلعفر والموصل. ومن المرجح أن يتطلب الأمر 40 كتيبة من أصل حوالي 180 من الكتائب المقاتلة المتبقية في الجيش العراقي و"الشرطة الاتحادية"، إذا كان من الضروري استخدام القوة المسلحة لاستعادة هذه المناطق.

التداعيات على سياسة الولايات المتحدة

إذا قدمت الحكومة العراقية تنازلات مؤلمة للحصول مرة أخرى على تأييد العرب السنة والأكراد، سيزداد التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق، كما يتضح من خطاب الرئيس الأمريكي أوباما في 19 حزيران/يونيو.

ولكن في حال تدخل الولايات المتحدة، فإن الحقل الصحيح للمساعدة لا يكمن في المناطق المحيطة ببغداد ووادي نهر ديالى، فساحات القتال هذه من المرجح أن تشهد معارك فوضوية غامضة من الناحية الأخلاقية، حيث يمكن أن ينتشر التطهير الطائفي على نطاق واسع. وكما أشار الجنرال ديفيد بترايوس في حلقة نقاش جرت مؤخرا، لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون "القوات الجوية للميليشيات الشيعية، أو [غطاء لقيام] الشيعة بمقاتلة السنة العرب". فإذا كانت القوات التي تقودها الميليشيات في المناطق المحيطة ببغداد تحاول التوجه إلى شمالي سامراء ونحو معاقل السنة، يمكن أن يلي ذلك كارثة طائفية، ويتعين على الولايات المتحدة ألا تضيف طبقة أخرى من التعقيدات على القتال الذي سينتج عن ذلك أو أن ترتبط به ارتباطا وثيقا. وفي الواقع، يجب على الولايات المتحدة أن ترصد الوضع الطائفي في المناطق المختلطة بدقة، مع الإشارة إلى أن الميليشيات الشيعية في بغداد قد بدأت بوضع صلبان حمراء على المنازل السنية كتحذير بالإخلاء. يجب توجيه الحذر للحكومة العراقية وباشد العبارات بأن تعمل على قمع مثل هذا السلوك، الذي يحتمل أن يكون مزعزعا لأمن [واستقرار] بغداد، مثله مثل أي خطط يضعرها تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

يجب على الولايات المتحدة أيضا أن تركز جهودها على ثلاثة مجالات تستطيع فيها أن تسهم إسهاما كبيرا في الجهود المبذولة لدحر واجتثاث نفوذ «داعش» في شمال العراق:

-تقسيم التمرد. إن القتال من خلال المجتمعات السنية في الشمال هو احتمال يبعث على الإحباط، وربما يساعد فقط على تجنيد المتمردين. فمن الأفضل أن يكمن الهدف في الترميم الجزئي لسلطة الحكومة من خلال الاتفاق مع عناصر من الانتفاضة أكثر اعتدالا. فالمجالس العسكرية التي ثارت لاستغلال نجاح «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في الموصل تشمل العديد من العناصر البغيضة من نظام صدام حسين، ولكن هذه هي أوقات عصيبة. فالعديد من السنة قد يردون بشكل إيجابي لعرض بزيادة الحكم الذاتي المحلي الذي لا يزال مسموحا لتوفير الخدمات الحكومية الاتحادية ولتجنب الحملات العسكرية الساحقة في شوارعهم. وفي هذا الإطار، يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في الجمع بين صانعي الصفقات من الجانبين، والحفاظ على الحماس القائم.

-تعزيز التعاون الأمني بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. تحرك أكراد العراق قدما نحو السيطرة على العديد من المناطق الحدودية الداخلية، وإن ليس جميعها، التي كان فيها الجيش الاتحادي سابقا. ولا تزال مجموعات صغيرة من القوات الاتحادية تتواجد حول رشاد، وطوز، وتلعفر، وبحيرة حمرين، وحتى لو لم تحرض القوات الكردية على التوجه غربا لمواجهة تنظيم «داعش» في هذه المرحلة، إلا أنه يمكن لتعاون "حكومة إقليم كردستان" أن يساعد كثيرا على إعادة موضعة هذه القوات من الشمال الشرقي. كما ويمكن للقوات الجوية الاتحادية التي مقرها في كركوك أن تساعد أيضا قوات "حكومة إقليم كردستان"، وبالفعل قامت بذلك هذا الأسبوع من خلال بعض الإشتباكات المسلحة. وقد كان التعاون الوثيق بين القوات الاتحادية وقوات "حكومة إقليم كردستان" باستخدام "الآليات الأمنية المشتركة" هو النطاق الذي عملت عليه الولايات المتحدة قبل عام 2011، ويمكن أن يكون وسيلة غير بارزة للحفاظ على مجموعات صغيرة من القوات الاتحادية والتقليل من حوادث "النيران الصديقة".

-الحفاظ على نقاط انطلاق [قواعد] اتحادية في شمال غرب العراق. إن الطريق التي تربط بغداد بالموصل طويلة، والترتيبات اللوجستية العراقية في حالة من الفوضى. وفي هذا الإطار تتمتع الولايات المتحدة بخبرة مباشرة اكتسبتها في الفترة من عام 2003 في التعامل مع الطرقات الطويلة وفي تقدم الطائرات المروحية باتجاه وادي نهر دجلة ونحو الموصل. كما أن الولايات المتحدة في وضع جيد للمساعدة في الحفاظ بشكل لوجستي على القواعد الجوية التي تديرها الحكومة في المناطق الصحراوية غير المأهولة إلى حد كبير، وتقديم الإمدادات الأمريكية مباشرة إلى الجبهة بدلا من بغداد. بالإضافة إلى ذلك يمكن للقوات الجوية الأمريكية، إن لزم الأمر، أن تدافع عن مثل نقاط الانطلاق هذه دون الدخول في القتال طائفي معقد: فأي قوة تهاجم مثل هذه القواعد الجوية، والتي تقع بمعظمها في المناطق النائية، ستعتبر عدوّة.

عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط"